هيئة التفاوض السورية..تنقل أزمتها الداخلية إلى بيدرسن

almodon.com/arabworld/2021/1/18/خلافات-هيئة-التفاوض-السورية-تنقل-الأزمة-الداخلية-إلى-بيدرسن

المدن - عرب وعالم | الإثنين 18/01/2021

شارك المقال :
0

Getty ©

كما كان متوقعاً، تفاعلت قضية استبدال ممثلي منصة القاهرة في هيئة التفاوض ووفد المعارضة إلى اللجنة الدستورية بممثلين جديدين، مع لجوء ثلاثة أطراف في الهيئة إلى توجيه رسالة للمبعوث الدولي إلى سوريا غير بيدرسن تطالبه بوقف تطبيق القرار الذي اعتبرته غير قانوني.

وكانت هيئة التفاوض في اجتماعها الدوري الأخير الذي عقد في 11 كانون الثاني/يناير 2021 قد وافقت على طلب فراس الخالدي، المنسق العام لمنصة القاهرة، تسمية المقدم نضال الحسن ممثلاً عن المنصة في الهيئة بدلاً من قاسم الخطيب، إلا أن مسؤولين فيها بالإضافة إلى قادة منصة موسكو وهيئة التنسيق الوطني اعتبروا أن القرار غير قانوني.

وفي الرسالة التي حصلت "المدن" على نسخة منها، اعتبرت الأطراف الثلاثة الموقعة عليها أن الخالدي غير مخول باتخاذ قرارات باسم منصة القاهرة التي سبق لها وأن أقالته في اجتماعها الأخير الذي عقد الشهر الماضي، الأمر الذي يؤكد عمق الانقسامات داخل منصة القاهرة.

الرسالة التي وجهت أيضاً إلى وزيري خارجية مصر والسعودية قالت إن الاجتماع الأخير لهيئة التفاوض جرى بغياب ممثلي الجهات الثلاث الموقعة عليها، لكن مصدراً في الهيئة أكد حضور الممثلين المعتمدين من قبل منصة القاهرة في الاجتماع، وأن الهيئة غير مسؤولة عن الخلافات الداخلية لأي من مكوناتها.

وكان 25 من مسؤولي منصة القاهرة قد عقدوا اجتماعاً في كانون الأول/ديسمبر 2020 قرروا فيه تعليق عضوية بعض الأعضاء وإعادة تنسيب المعارض خالد المحاميد إلى المنصة، الأمر الذي رفضه الطرف المحسوب على رئيس تيار الغد أحمد الجربا، واعتبره خطوة غير قانونية.

ولم تكتفِ الرسالة بمطالبة بيدرسن بعدم القبول بقرار هيئة التفاوض الأخير، بل طالبت بفتح ملفات فصل مهند دليقان من اللجنة الدستورية نهاية 2019، وعدم اعتماد ممثل عن منصة موسكو في اللجنة، بالإضافة إلى قضية كتلة المستقلين في الهيئة، مكررة اتهامات أطرافها لبقية الكتل، وفي مقدمتها الائتلاف الوطني المعارض، بالهيمنة على الهيئة، بل والسعي لإفشال عمل اللجنة الدستورية ومخالفة قرار مجلس الأمن 2254 الذي ترى هذه الأطراف أنه ينص على أن تتمثل بشكل رسمي في هيئة التفاوض وبشكل متوازن.

ورغم عدم صدور موقف رسمي من بقية كتل هيئة التفاوض حول هذه الرسالة حتى الآن، إلا أن أعضاء فيها أكدوا لـ"المدن"، استغرابهم من التحريض على الهيئة، وادعاء أن القرار الدولي يفرض إشراك جميع القوى، بينما يشجع نص القرار على ذلك فقط، ومع ذلك فقد تم التعامل مع ذلك بانفتاح وأصبحت منصّتا القاهرة وموسكو بالإضافة إلى هيئة التنسيق جزءاً أساسياً من هيئة التفاوض، ناهيك عن عدم قدرة المبعوث الدولي أو غيره على التدخل في عمل الهيئة التي يحكمها قانونها الخاص ونظامها الداخلي، حسب هؤلاء الأعضاء.

لائحة المخالفات التنظيمية المرتكبة
في اغتصاب موقع الزميل قاسم الخطيب

اتخذ المجتمعون بتاريخ 11-1-2021 قراراً غير شرعي باستبدال الزميل قاسم الخطيب من هيئة التفاوض السورية واللجنة الدستورية وإحلال السيد نضال محمود الحسن وذلك بناء على طلب «منسق» هو السيد فراس الخالدي الأمر الذي يخالف النظام الداخلي في النقاط التالية:

1- تنص الفقرة الرابعة من المادة (11) من النظام الداخلي لهيئة التفاوض السورية على أن قيادة أي مكون من مكونات الهيئة هي من يستبدل ممثلي المكون.
2- إن قيادة منصة القاهرة هي لجنة مؤتمر القاهرة وكانت الأمانة العامة قد أسقطت عضوية فراس الخالدي في اللجنة، وهي لم تطلب بأي حال استبدال الزميل قاسم الخطيب.
3- إن طلب فراس الخالدي هو طلب شخص منفرد ويخالف قرارات قيادة منصة القاهرة ولذلك فإنه لا يعتد به ومن الضروري رفضه شكلاً.
4- إن عمل المنسق الذي لم يأت النظام الداخلي على ذكره يقتصر على التنسيق والتشاور ونقل المعلومات ولا يمكن له أن ينتحل أي صفة تتيح له استبدال أحد الأعضاء.
5- إن الأسماء المقترحة من قبل السيد فراس الخالدي (نضال الحسن وتليد صائب) ليست أعضاء في مؤتمري القاهرة 1و2 ومؤتمري الرياض 1و2 وبالتالي لا يحق لهم المشاركة باسم منصة القاهرة، وإلا يعد ذلك تجاوزاً لإرادة مؤتمر القاهرة وخرقاً لقرار مجلس الأمن 2254 واللائحة الداخلية لهيئة التفاوض.
6- حتى في حال رغبت قيادة منصة القاهرة المتمثلة في لجنة مؤتمر القاهرة في إبعاد الزميل قاسم الخطيب عن اللجنة الدستورية فإن عضويته في اللجنة المصغرة جاءت نتيجة تفاهم بين منصة القاهرة ومنصة موسكو على شخص قاسم الخطيب بالذات وبالتالي لا يجوز أن يكون البديل من منصة القاهرة وذلك بناء على طلب منصة موسكو بتاريخ 11-1-2021 الموجه إلى رئيس اللجنة الدستورية.
7- إن المجتمعين بتاريخ 11-1-2021 يعتدون بشرعية منزوعة لأسباب منها؛

أولاً: انتهاء شرعية الأعضاء المستقلين منذ اجتماع الرياض للمستقلين بتاريخ (28-27) - 12-2019. والذي انبثق عنه ممثلون جدد للمستقلين في هيئة التفاوض السورية.

ثانياً: عدم حضور مكونات الهيئة التي أفرزها مؤتمر الرياض2 ونص عليها القرار2254.

ثالثاً: عدم اعتراف الأطراف الموقعة بشرعية مدّعي رئاسة هيئة التفاوض السورية.

أخيراً؛ نلفت عنايتكم إلى استمرار اتخاذ القرارات غير الشرعية من قبل الطرف المعطل خلال أكثر من عام.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

13 -1-2021

هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي

منصة موسكو للمعارضة السورية

منصة القاهرة للمعارضة السورية

شارك المقال :

0

520 مشاهدة

التعليقات

التعليقات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها